رسائل أساسية عن السودان – المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون – وثيقة مبدئية

اجتمع المجلس التنفيذي لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ٢٣ مارس و٢٦ مارس، على التوالي، للنظر في أهلية السودان للحصول على تخفيف لأعباء الديون من خلال المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك"). وأثنى المجلس التنفيذي على مواصلة السلطات التزامها بالإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية في ظل ظروف صعبة واتفق على أن السودان مؤهل للحصول على المساعدة من خلال مبادرة "هيبيك" المعززة بناء على تقييم مبدئي.

طالع المزيد [تقليص قائمة أهم النقاط]

لا يزال السودان مستمرا في سعيه الدؤوب، بدعم من المجتمع الدولي، لتنفيذ جدول أعمال الإصلاحات التحولية الذي يركز على ما يلي: (١) تحقيق السلام الداخلي القائم على الاحتواء، والمساواة بين المناطق، والعدالة؛ و(٢) إزالة التشوهات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ و(٣) بناء ركيزة للنمو الاحتوائي المستدام، والتنمية، والحد من الفقر في المستقبل. ولدعم جدول أعمال الإصلاحات الوطني، الذي تم وضعه في شهر يونيو ٢٠٢٠، طلبت الحكومة الانتقالية التعاون مع الصندوق في برنامج يتابعه خبراؤه. وفي إطار هذا البرنامج دأب السودان على إرساء سجل أداء قوي على مستوى تنفيذ الإصلاحات –مثل إلغاء الدعم على أسعار التجزئة للبنزين والديزل والانتقال إلى نظام سعر الصرف الذي يحدده السوق، إلى جانب اتخاذ إجراءات لتعزيز الحوكمة وتوفير دعم أكبر لصالح "برنامج دعم الأسر السودانية".

وفي ظل أعباء ديون السودان الكبيرة التي يتعذر الاستمرار في تحملها، فإن السودان مؤهل للحصول على تخفيف لأعباء الديون من خلال المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وفقا لما ورد في التحليل المبدئي لأهلية تخفيف أعباء الديون (DRA). نظرا لوضع السودان الاقتصادي الهش واحتياجاته التمويلية الكبيرة، فإن استعادة قدرة الحصول على الموارد من المؤسسات متعددة الأطراف ستكون خطوة حيوية في سبيل دعم جدول أعمال الحكومة الذي يهدف إلى تحسين مستويات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في أنحاء البلاد.

وتمثل تسوية المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي خطوة أولى مهمة في عملية "هيبيك" وتحرير موارد التمويل من الجهات المانحة. وكان التقدم القوي المحرز في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق والمستوفي لمعايير الشريحة الائتمانية العليا – أي أن الإجراءات على مستوى السياسات في هذا البرنامج ترقى لمستوى جودة الإجراءات في أي ترتيب مالي أو برنامج لصرف الموارد – إلى جانب التقدم المستمر نحو بلوغ نقطة اتخاذ القرار في ظل مبادرة "هيبيك" قد مهدا الطريق أمام إجراء تسوية مبكرة للمتأخرات المستحقة **للمؤسسة الدولية للتنمية في ٢٣ مارس ٢٠٢١ (١,١ مليار دولار).** وتجري حاليا تسوية المتأخرات المستحقة **لبنك التنمية الإفريقي (٤٠٠ مليون دولار)** كما يجري إحراز تقدم نحو الموافقة على حزمة تمويلية لتسوية المتأخرات المستحقة **لصندوق النقد الدولي (١,٤ مليار دولار).** ولدى الوصول إلى "نقطة اتخاذ القرار" بموجب قرار مشترك من مجلسي الصندوق والمؤسسة الدولية للتنمية ستتم تسوية المتأخرات المستحقة للصندوق ويتم إنشاء ترتيب جديد بموجب "التسهيل الائتماني الممدد" الذي يقدم الصندوق خلال مدة سريانه مساعدة مؤقتة حتى بلوغ نقطة الإنجاز وفق مبادرة "هيبيك"، وعندها يتم إلغاء ديون السودان المستحقة للصندوق في مرحلة ما قبل نقطة اتخاذ القرار. وتمثل هذه الجهود المجمعة خطوة مهمة نحو قيام كل الدائنين بإعفاء السودان من جانب كبير من مجموع ديونه الخارجية العامة والمضمونة من الحكومة، والتي قُدِرت في نهاية ٢٠١٩ بمبلغ **٤٩,٨ مليار دولار أمريكي.**

ومع ذلك، للوصول إلى نقطة اتخاذ القرار، وهي أول خطوة رسمية في عملية "هيبيك"، سيتعين على السودان اتخاذ الخطوات التالية:

١- اعتماد استراتيجية للحد من الفقر؛

٢- وإنشاء سجل أداء مُرْضٍ لمدة ستة أشهر في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق والمستوفي لمعايير الشريحة الائتمانية العليا؛

٣- ووضع خطة لتسوية المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي والبنك والدولي وبنك التنمية الإفريقي ورصد الموارد اللازمة لها – مما يسمح للسودان باستعادة أهليته للاقتراض من هذه المؤسسات؛

٤- واستكمال عملية تسوية الديون الخارجية، بحيث توضح طبيعة ديون السودان والجهة الدائنة وشروط الدين، والحصول على ضمانات التمويل من تلك الجهات الدائنة بتقديم مساعدة تخفيف أعباء الديون بشروط مماثلة لدى بلوغ نقطة الإنجاز.

وفي حالة مواصلة السودان تنفيذ هذه الإصلاحات الرئيسية، فسوف تكون لديه القدرة على بلوغ نقطتي اتخاذ القرار والإنجاز في موعد غايته شهر يونيو ٢٠٢١ وشهر يونيو ٢٠٢٤، على التوالي. وبناء على ما تقدم، سيكون من الضروري إحراز تقدم مستمر على مدار الشهور القادمة، مع قيام المانحين والمجتمع الدولي بتقديم الدعم الكافي للسودان لتسهيل تحوله إلى اقتصاد أكثر قوة واحتواءً للجميع يعود بالنفع على الشعب السوداني.